والمباني يجوز ان يكون بالباء الموحدة بعد الميم بمعنى الافادة و
وان يكون بالثاء المثلثة بمعنى القران والاول انسب بمقابلة المعاني
ومطالعة المتاني من اضافة المشبه به الى المشبه اى المباني التي هي
كالمطالع والا يخفى ان طائفة الجمع بين اسامي الكتب من التلخيص والايضاح
والتبيان والمطالع وذكر البيان والمعاني سيما مع التلخيص والايضاح من
اللطافة بمكان وفصل ينبغي للعاقل ان يستعين في جميع اموره الكل شيء
بجناب الحق سبحانه وليسئله افاضة طلبته والجاء بغيته لكن لابد
من نوع علاقة وقرب معنوي بين المفيض والمستفيض ولكونا
متعلقين غاية التعلق بالعلايق البشرية والعوايق البدنية ومتدنسين
باوساخ اللذات الحسية والشهوات الجسمية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية
التقدس يكون العلاقة منتفية رأسا فاحتجنا في سلوك سبيل الاستفاضة
منه جل وعلا الى متوسط له وجه تجرد ووجه تعلق فبوجه التجرد يستفيض
من الحق وبوجه التعلق يفيض علينا لان وجه التجرد يناسب الملايكة
لجوار الحق تعالى ووجه التعلق يناسب الملايكة لنا وهذا المتوسط اشرف
من اصحاب الوحي واعظمهم رتبة وارفعهم مرتبة نبينا صلى الله عليه وسلم
ولذلك توسل ابو باب التصانيف في مستهلها ومفتتحها بالصلوة عليه
صلى الله عليه وسلم ولذلك الفيا توسلوا بالصلوة على الآل والاصحاب لكونهم
متوسطين بيننا وبينه فان علاقة الآل والاصحاب بجنابه عليه السلام
اكثر من علاقتنا له وعلاقتنا بالآل والاصحاب اكثر من علاقتنا له عليه السلام

والارتفاع في الحسن لابد ان يكون زايدا على اصل الحسن فلا يكون المقتضى بالمطابقة
ولذلك ذكر في المفتاح ان الارتفاع واللانحطاط بقدر بل كما الزيادة وانما
مصادفة المقام لما ينبغي واما الثانية فلان الانحطاط الثابت بنفس المطابقة
ابتداء في الحسن يوجب اصل الحسن وبانتفاء المطابقة ينتفي الحسن اصل الحسن ح
بالكلية فلا يستقيم ان الانحطاط في الحسن بعدم المطابقة
ويمكن ان يجاب لما كان الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح
انما الارتفاع بالمطابقة لان المطابقة بالكاملة مطابقة
ويصح اطلاق مطلقها عليها واذا اريد بالمطابقة الكاملة
منها صح ان الانحطاط بعدم المطابقة ولا يتم ذلك
بناء على ان المتبادر من المطابقة نفسها واصلها فتقال
كون نفس الحسن بالمطابقة وعدمه بعدمها اذ كرة
السكاكي ولعل المنصف لا يسلمه وثبت الحسن بمجرد الفصاحة
من غير حاجة الى المطابقة والارتفاع في الحسن بالمطابقة
قوله واراد بالكلام الكلام الفصيح اذ لو اريد
الكلام على الاطلاق لزم ارتفاع الكلام المطابق الغير
الفصيح لكنه ليس بمرتفع لان الارتفاع انما هو بالبلا
وهي عبارة عن المطابقة مع الفصاحة لكن الشائع
اطلاق الكلام على الكلام الفصيح لان الفصاحة
ليست مرتبة السكاكي للبلاغة حتى يصح الاطلاق
بناء على ان غير الكامل لتفصيله حاصل بالعدم ولم يكن
التقييد بالفصيح مهما امكن قوله وانحطاط بعدم

انما يصلح الفاعل في الاول بعد ملاحظة تخصيص الثاني بالاعمال
في المعمول المذكور فاقتضى ذكر تعقل المذكور سابقا على الاضمار
لان وضع المضمر على ان يستعمل لمعنى قال الرضي رح لم يريدوا
بتوقف المعرفة سبق علم شيء بعينه انك اذا قصدت في وضعه
واحدا بعينه والام يدخل في حد المعرفة غير الاعلام اذ المضمر
واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام والمضاف الى احدها يصلح
للاشارة بمعين قصده المتكلم بل اراد واما وضع ليستعمل في واحد
بعينه سواء كان ذكر الواحد مقصودا للواضع كما في الاعلام اولا
كما في غيرها فلو قالوا ما وضع لاستعماله في شيء معين لكان
اصرح والمحققون على ان معناه ما هو المفهوم الظاهر منه للغير
واخوانه وضعت لكل معين وضعا عاما باعتبار ان الموضوع
الواضع في وضعه للمعينات امر عام لكونه متكلما او مخاطبا
او غائبا او مشارا اليه مثلا وقد حقق ذكر في وضعه
وقد يترك الخطاب مع معين قال رح في قول السكاكي وحق
المخاطب ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون لمعين يتاتى خاطبته
وهذا الخطاب له للغائب معه حق العبارة ههنا عن هذا الكلام
يترك الخطاب لمعين مع ان المذكور ههنا في كلام المتن
انما يكون لمعين فالمناسب اذ يرجع الضمير الى ثم كلام السكاكي
تحمل وجها اخر لا يتوجه عليه ما ذكره رح وهو ان يتعلق
قوله مع معين بيكون لا بالخطاب وكلامه اذ لا يحتمل
ذكر هذا الوجه لان يتعلق بالمتروك اليه فيتاتى ترك المعين
كما هو مقصودا